فإذا كان الباعث على النحو ماظهر من اللحن، كان طبيعيا أن يكون منشؤه بلداً أعجمياً، ولا أفضل فى ذلك من العراق فقد جمع إلى أعجميته ثقافة موروثة.

فالقياس الذى استخدمه فى الفقه شيوخ أبى حنيفة فى العراق ثم أكمله أبو حنيفة ووسعه – هذا القياس قد لعب دوراً كبيراً فى اللغة والنحو فى العراق أيضاً.

على أن أمر القياس فى اللغة والنحو لم يلق إجماعاً من العلماء، فمنهم من شجعه ومنهم من عارضه.

فالخليل بن أحمد كان فى اللغة والنحو قيّاساً يجيد القياس كماكان أبو حنيفة فى الفقه، وكان الأصمعى كشيوخ المحدثين متشدداً واقفاً عند النص اللغوى يكره القياس ويعارضه.

وهذا القياس الذى مهر فيه الخليل بن أحمد هو الذى أوجد النحو ووسع اللغة من عدة وجوه: فأولاً: أن القواعد التى وضعوها قد اشتقوها من طريق استقراء ناقص، فطردوها وعمموها فى الباب كله.

فقد سمعوا مثلاً أفعالاً، ثم وضعوا لها قواعد مثل: أن الماضى إذا كان كذا، كان مضارعه كذا، وأمره كذا ، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا، وهم لم يسمعوا كل فعل، وكل اسم فاعل، وكل اسم مفعول، وقالوا: إن ماكان من الأسماء على وزن (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين وكان ثلاثياً صحيح الفاء والعين غير المضعف، نحو: دهر، وشهر، ونفس فجمعه فى التكسير للقلة على وزن (أفعل) نحو أدهر وأشهر وأنفس، وجمعه فى التكسير للكثرة على وزن (فعول) نحو: دهور وشهور ونفوس. وهم كذلك لم يسمعوا كل الجموع التى جاءت على هذا الوزن.

واشتقاق القواعد من طريق استقراء ناقص مكن النحويين من وضع القواعد العامة، وعدّ مالم يكن سائراً على مقتضاها شاذاً، كما أنه وسع اللغة إلى حد كبير.

وعدم سماعنا من العرب كل مشتقات الكلمة جعلنا نتبع القواعد